

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى ندوة "إفريقيا - أوروبا: تحديات والتزامات مشتركة"

أصيلة، 18 رجب 1428هـ الموافق 03 غشت 2007م

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نرحب بالمشاركين، في هذه الندوة الهامة، التي تتعدّد ضمن فعاليات موسم أصيلة الثقافي الدولي، معترزين باستضافة المغرب لهذا الملتقى الذي يحظى برعايتنا السامية الموصولة، تقديرا من جلالتنا "لمؤسسة منتدى أصيلة"، مشيدين بما دأبت عليه جامعتها الصيفية، من دعوة الشخصيات الوازنة والمرموقة في عالمي الفكر والسياسة، للمشاركة في إغناء النقاش والحوار حول ما تطرحه من قضايا هامة وراهنة.

وإن اختياركم لموضوع "إفريقيا-أوروبا: تحديات والتزامات مشتركة"، ليؤكد مرة أخرى، انفتاح منتداكم على القضايا الدولية، والانشغال بمستقبل العلاقة بين القارتين الجارتين على أساس التعاون والاحترام المتبادل.

وعندما نخاطبكم اليوم، فلأننا نشاطركم الإيمان الراسخ، بأن قارتينا، تتقاسمان التحديات، مثلما تتقاسمان الالتزامات، فقضايا الأمن والاستقرار، هي تحديات مشتركة، مثلما هي تحديات الهجرة والتنمية المستدامة، والتغيرات البيئية، وكذا الحوار والتعارف والتعايش بين الشعوب والحضارات.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات المشتركة، الإرهاب المقيت، بشتى أشكاله العدوانية، المهددة للأمن والاستقرار والسلام وهو ما يتطلب منا جميعا، تضافر جهودنا في إطار استراتيجية دولية، لوضع حد لهذه الآفة، التي تنبذها القيم الدينية والمبادئ الكونية، والتصدي لدوافعها، واستئصالها من جذورها.

كما تواجه قارتنا الإفريقية تحديات أخرى، تقف في وجه تطورها ونموها، كالفقر والامية والبطالة، والأوبئة الفتاكة، وسوء الحكامة.

ولعل أشدها خطرا، هو النزوع المتزايد نحو البلقنة والتجزئة، وقيام ودعم الحركات الانفصالية، والكيانات الوهمية، التي لا مكان لها في عالم التكتلات وانصراف السلطات الوطنية إلى معالجة النزاعات المسلحة، على حساب مشاريع التنمية، وهو ما يستتفز قوى العديد من الدول الإفريقية،

ويكرس الفتنة وعدم الاستقرار، ويفتح الباب على مصراعيه لتهريب الأسلحة، وترويج المخدرات، والاتجار في السلاح والبشر، والهجرة غير الشرعية.

أما الالتزامات التي تتقاسمها دول القارتين فيأتي في مقدمتها ضرورة احترام كل منا للآخر، بما يعنيه ذلك من احترام خصوصياتنا وثقافتنا وقيمنا في إفريقيا وفي أوروبا. وفي نفس الإطار، يندرج ضمن التزاماتنا، كقيادة وحكومات ومؤسسات، احترام السيادة التامة والوحدة الوطنية والترايبية لكل دولة ونبذ اللجوء للقوة أو التهديد والجنوح إلى فض خلافاتنا بالطرق السلمية بالحوار والتفاوض والتشاور، طبقاً للمواثيق الدولية، وفي مراعاة تامة لمستلزمات حسن الجوار.

كما ينبغي لنا أن نجسد التزامنا كأفارقة، باحترام حقوق الإنسان، والنهوض بأوضاع المرأة والطفل، والفئات المهمشة، احتراماً يعكس قدرتنا على التعايش والتساكن، والتمتع بكافة حقوق المواطنة المسؤولة. ولن يتأتى لنا ذلك، إلا باعتماد الحكامة الجيدة، والاستعمال الرشيد لمواردنا البشرية والطبيعية، في نطاق تنمية مستدامة. وكذا الالتزام بالنهج الديمقراطي، بما يضمن لمنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، النهوض بمهامهما، بطريقة بناءة وهادفة، وفي ظل الحرية والمسؤولية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالوعي المتزايد لدى أغلبية أشقائنا الأفارقة، ولدى منظمات المجتمع المدني، بضرورة تحقيق نقلة حضارية، والالتحاق بمسيرة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوسيع فضاء الحريات العامة. في احترام لمقومات سيادة وخصوصيات كل شعب، وموروثه الحضاري، وضرورة اندماجه الإقليمي، المبني على القاعدة العصرية الصلبة للاقتصاد والتنمية، في نطاق تعاون جنوب-جنوب.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد انطلقت في أواخر القرن الماضي، وبداية هذا القرن العديد من المبادرات، لتأطير ودفع عجلة التعاون الأفرو أوروبي متمثلة في إقامة ثلاثة محاور أساسية: هي مسار برشلونة مع دول شمال إفريقيا، واتفاق كوتونو مع الدول الإفريقية أعضاء مجموعة إفريقيا، الكريبي وجزر الباسفيك، والشراكة من أجل التنمية والتعاون مع إفريقيا.

وإننا نستحضر، بكل تقدير، ما أثمرته قمة إفريقيا والاتحاد الأوروبي، المنعقدة بالقاهرة، سنة 2000، حيث اتفق الجانبان، على إعطاء نفس جديد لشراكتهما، وصادقا على خطة عمل تشمل القطاعات ذات الأولوية، لتحقيق اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وترسيخ حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية والحكامة الجيدة فضلا عن قضايا التنمية المستدامة، ومعضلة الفقر، والتعليم والصحة، والأمن الغذائي والبيئة.

وإننا لواثقون من أن انعقاد الدورة الثانية لقمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، في دجنبر المقبل بلشبونة، سيشكل فرصة سانحة لوضع الآليات العملية، لتفعيل التعاون بين القارتين متطلعين إلى بلورتها لهندسة متجددة لشراكة أوروبية إفريقية فاعلة.

كما نعبر عن ارتياحنا لمصادقة المجلس الأوروبي، في دجنبر 2005، على استراتيجية الاتحاد الأوروبي الإفريقية التي يعتبر تطبيقها تطوراً واعداً من شأنه المساهمة في تحقيق "أهداف الألفية من أجل التنمية"، التي أقرتها الأمم المتحدة.

وفي السياق نفسه، نوجه تحية تقدير لمعالي كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وأحد رموز إفريقيا عبر العالم، بما عهدناه فيه من حكمة وتبصر وغيره على القضايا العادلة للإنسانية جمعاء، لوضعه قارتنا في قلب أهداف القرن من أجل التنمية في أفق 2015.

كما نود بهذه المناسبة، الإعراب عن إيماننا القوي بحتمية الاندماج الإفريقي الأوروبي، والتزامنا الراسخ، المعلن في خطاب العرش قبل أربعة أيام، بالقضايا المطروحة على الأجندة الدولية، مؤكداً على احترام علاقات حسن الجوار، والسيادة والوحدة الترابية، والهوية الوطنية لكل بلد، ومحاربة البلقنة والتجزئة والتطرف والإرهاب، منخرطين في جهود صيانة الأمن والاستقرار العالميين، وتحقيق التقدم المشترك، والتضامن الفاعل بين إفريقيا وأوروبا جاعلين هدفه تحقيق شراكة مثمرة بين الشمال والجنوب، مع إيلاء عناية خاصة للتعاون جنوب جنوب.

وفي سياق انخراطه في كل المبادرات الواعدة، الداعمة لتوطيد الشراكة الأفرو أوروبية، فإن المغرب يجدد دعمه القوي للمبادرة الواعدة لصديقنا الكبير، فخامة الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، بالعمل على إقامة اتحاد متوسطي، باعتباره جسراً وواسطة عقد التعاون والتواصل بين أوروبا وإفريقيا.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد اعتمدنا منذ تولينا عرش المملكة، استراتيجية شمولية، على صعيد السياسة الخارجية، تقوم داخليا على التنمية المندمجة لكل جهات المملكة، ولاسيما بالمنطقة المتوسطة الشمالية للمغرب، وتأهيلها، باعتبارها بوابتنا الأوروبية وجيو استراتيجية من خلال المشروع الطموح، للربط القار بين إفريقيا وأوروبا، عبر جبل طارق.

كما واصلنا بحسن نية وحكمة وتبصر، جهودنا لإيجاد حل سياسي توافقي، في ظل الشرعية الأممية، للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، الذي يعد من الإرث السيئ للحرب الباردة. ولهذا الغاية اقترحنا مبادراتنا المقدامة، للتفاوض حول تحويل أقاليمنا الصحراوية حكماً ذاتياً واسعاً، في نطاق سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية، وحوزتها الترابية، هدفنا الأسمى جعل الأقاليم الجنوبية للمملكة فضاء تواصل وتعاون بين سائر قبائلها، ومع سائر بلدان الساحل وجنوب الصحراء، وكافة دول الجوار المغاربي.

وفي إطار هذا التوجه، كان قرارنا في القمة الأولى بالقاهرة، للاتحاد الأوروبي وإفريقيا، بإعفاء الدول الإفريقية الأقل نمواً، من التعرفة الجمركية لصادراتها نحو بلدنا ومن ديون المغرب عليها. وإننا نتطلع إلى أن تقوم أوروبا بمجهود خاص في هذا الاتجاه، أو في نطاق المؤسسات الدولية المالية اعتباراً لما يشكله عبء المديونية على تنمية إفريقيا من مصاعب وعوائق كبيرة.

ومن هذا المنطلق، قمنا في السنوات الأخيرة، بعدة زيارات للدول الإفريقية الشقيقة، للتشاور مع قادتها الأشقاء، وللإطلاع على إمكانيات التكامل بين المغرب وباقي دول قارتنا، وخاصة في مجال التنمية البشرية المستدامة.

ونحن، باعتمادنا لهذا التوجه الصادق والمتجدد، إنما نسير على النهج الرائد الذي رسمه جدنا المقدس، محرر المغرب، صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، رضوان الله عليه، الذي كان سباقاً سنة 1961 إلى عقد أول قمة إفريقية بالدار البيضاء بمعية رواد الوحدة الإفريقية من القادة التاريخيين: موديبو كيتا، وكوامي نكروما، وجمال عبد الناصر، وأحمد سيكوتوري رحمهم الله. وقد واصل حمل هذه الأمانة من بعده، والدنا المنعم، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، الذي كان، طيب الله ثراه، من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية، حريصاً على علاقاته المتميزة بقادتها، مدافعاً عن قضاياها.

وها نحن نواصل التزام المغرب بالتضامن مع إفريقيا، والتفاعل مع أوروبا، التي تشده إليها، علاوة على أواصر التاريخ، شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، قائمة على مكانة متقدمة ومتميزة. وإننا لنتطلع ونعمل على أن تحذو قارتنا الإفريقية حذو الاتحاد الأوروبي، في بناء اتحاد قائم على أسس متينة بدل الاكتفاء بعلاقات منفردة غير متكافئة مع كل دولة إفريقية والتي لا تخدم لا مصالح أوروبا، ولا مصالح الدول الإفريقية.

وإن مشاركة شخصيات مرموقة، سياسية وفكرية، ومن مشارب ومواطن متعددة، نكن لها كل التقدير، تجعلنا نتطلع إلى أن يتمخض عن ندوتكم هذه، اعتماد تصور عملي لشراكة أوروبية إفريقية واعدة ومثمرة، شراكة تصون كرامة وحقوق الإنسان، ولاسيما المرأة والطفولة والشباب الإفريقي شراكة تعزز الديمقراطية والحكامة الجيدة شراكة قوامها التكامل والتعاون البناء بين قارتينا، بما يقتضيه ذلك من تعايش وتفاعل بين الحضارات والثقافات.

وإذ نشيد بمبادرات مؤسسة منتدى أصيلة، باعتبارها فضاء للحوار البناء وتبادل الآراء والمقترحات الوجيهة، وبما يميزها من جدية ومستوى رفيع، فإننا نجدد الترحيب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، متمنين لكم مقاماً طيباً بين ظهرانينا، لنسأل الله تعالى لكم موصول التوفيق في أشغالكم وكافة مهامكم النبيلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".